

كلمة ونص

يونس خلف

أسرعوا إلى الحسكة..!

أن يعلن رئيس مجلس مدينة الحسكة عنان خاجو أن مجلس المدينة سواجبه مشكلة كبيرة خلال الأيام القادمة في ظل انتهاء عقد النظافة الحريم مع منظمة «العمل ضد الجوع»، والذي كان يقدم الآليات والأيدي العاملة في مجال تنظيف الشوارع ونقل القمامة وترحيلها على مدار السنة أشهر الماضية.

وأن يتأشدر رئيس مجلس المدينة بهذه العالنية جمع الجهات الحكومية المختصة ومكاتب المنظمات الدولية العاملة في محافظة الحسكة بمساعدة مجلس المدينة لحل معضلة القمامة والنظافة لكونها من أهم القطاعات الخدمية والتي تهدد البيئة العامة وحياة الناس وخصوصاً مع بداية الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

وأن يذهب رئيس المجلس بصراحتة العمهودة إلى أبع من ذلك عندما يقول إن المجلس عاجز كلياً عن إجراء أي إعلان للتعاقد مع القطاع الخاص أسوة بالمحافظات الأخرى لعدم وجود الإيرادات المالية والاعتمادات من وزارة الإدارة المحلية والبيئة، حيث تصل تكلفة التعاقد مع أي متعهد خاص مدة ستة أشهر إلى أكثر من ملياري ليرة سورية لمدة ستة أشهر.

أيضاً عندما يكشف رئيس مجلس مدينة الحسكة أن المعاناة المزمنة هي من قلة الأيدي العاملة في مجال النظافة وعدم وجود الآليات وانعدام كامل لمستزمات العمل في هذا المجال من مكاشس وجرافات بيوية وحوايات، إضافة إلى عدم وجود الإيرادات المالية والاعتمادات اللازمة.

ماذا يعني ذلك كله؟

وأي تكم المشكلة؟

بلا مقدمات وبعبداً عن شاعة التقصير التي تتمثل دائماً بالحرب العوانية والظروف الصعبة وإغلاق الطرق في بعض المناطق حيث لا يمكن تقديم الدعم والمساعدة لتجاوز معاناة أهل الحسكة من العطش ومن سوء الخدمات ومن تعطل كل شرايين الحياة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يحتاج الدعم المالي لطرقات وإمكانات وظروف مناسبة لتقديم الحد الأدنى الممكن منه؟

ربما لا تستطيع الحكومة أن ترسل صهاريج إلى الحسكة ولا تستطيع أن تجد مصدراً مائياً بديلاً من محطة علوك التي يسيطر عليها الاحتلال التركي، لكن من الممكن تقديم الدعم المالي لشراء صهاريج، أو كحد أدنى لاستئجار صهاريج توفر المياه للناس.

واليوم الحسكة مهددة بكارثة بيئية نتيجة العجز عن أي عمل في مجال ترحيل ونقل القمامة من وسط المدينة بسبب انعدام كامل في مستزمات العمل الخاصة بقطاع النظافة وفق ما أعلنه رئيس مجلس المدينة.

والأمر متصل هنا بالمعاناة الكبيرة والمزمنة من انقطاع المياه أيضاً، فمادام يمكن أن تفعل الجهات المحلية بالحسكة عندما لا يتوافر سوى صهرج واحد في مجلس المدينة وصهرج مثله تحت تصرف المحافظ ويتم توزيع المياه على المواطنين وفق جدول زمني وبالتناوب بين الأحياء.

هل هذا هو الحل المثل والمأمول؟ وهل يمكن تلبية احتياجات مدينة كاملة عبر بضعة صهاريج؟

أسرعوا إلى الحسكة فيكتفي أهلها وجع وظلم وممارسات الاحتلالين الأميركي والتركي، ويكفي الصبر الإستراتيجي الذي يتحلى به الناس.

عزوف المواطنين عن رخص البناء؟

تكلفة ترخيص ١٠٠ متر بناء تصل إلى ١٠ ملايين وتختلف حسب طبيعة البناء

القنيطرة - خالد خالد

تعتبر تجمعات أبناء القنيطرة الناظرين في ريف دمشق مناطق عشوائية بالمفهوم العام للمناطق التنظيمية، وبسبب الوضع المعيشي الصعب لأبناء تجمعات الناظرين فإن التوسع غالباً ما تكون بسيطة، وصاحب المخالفة يقوم بتسوية وضعتها بمبالغ مقبولة، أما اليوم فإن التسويات تم إلغائها والرخصة النظامية أصبحت مكلفة وتعادل ثمن منزل صغير في تجمعات الناظرين بسبب الرسوم التي تتقاضاها نقابة المهندسين، أما الأمر الجديد فهو التعليمات الجديدة

بضرورة قيام متعهد مصنف في نقابة المقاولين بأعمال البناء في حال إصدار رخصة من الوحدة الإدارية، وهذه الأمور كلها مجتمعة حالت دون قيام المواطنين بإصدار رخصة

من الوحدات الإدارية.

في إحصائية بسيطة نجد أن بلدية شعبا للناظرين منحت رخصة بناء وحيدة خلال العام الماضي، وحتى تاريخه من العام الحالي لم تمنح أي رخصة، كما أن مجلس بلدة تجمع جديدة الفضل وهو أكبر تجمع في تجمعات ريف دمشق لم يمنح سوى ٣ رخص بناء بسبب ما ذكر سابقاً؟

مدير المتابعة في محافظة القنيطرة زياد أبو سعيقان بين أن المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ والخاص بمخالفات البناء والتعليمات التنفيذية له تبين آلية معالجة مخالفات البناء قبل وبعد صدور المرسوم وألصقا موضوع التسويات للمخالفات المشيدة قبل صدوره وآلية حسابها ما يعود بالنفع المالي على خزينة الوحدات

الإدارية، والتي تنعكس بالنهاية على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للإخوة المواطنين.

وفي تصريح له «الوطن» أضاف: خلال اجتماع المجلس الأعلى

للإدارة المحلية نهاية العام الماضي صدرت توصية بإيقاف العمل بتسوية المخالفات ما شكل مشكلة كبيرة لدى المواطنين والوحدات الإدارية، ولم تأخذ التوصية بأن صدور المرسوم كان خلال فترة الأزمة وتهجير المواطنين في أغلب المناطق وعدم توفر المبالغ النقدية اللازمة للتسوية في ظل الظروف التي يمر بها البلد.

وعزا أبو سعيقان عزوف المواطنين عن الحصول على رخص بناء لأسباب عديدة أبرزها ارتفاع أتعاب نقابة المهندسين بشكل متكرر، وذلك على حسب تفسير النقابة بأن الأتعاب لتصديق المخططات الهندسية اللازمة للتخصيص، وتتبع إلى معاملة مأخوذة منها نسبة تكاليف بناء المتر المربع الواحد للبناء.

وأضاف: كما أن من الأسباب ارتفاع سواد البناء المتكرر ويكاد يصيح من الصعب تحمله، وكذلك صدور القانون المالي الموحد للوحدات الإدارية رقم ٢٧ لعام ٢٠٢١



أبو سعيقان: ارتفاع أتعاب نقابة المهندسين ورسوم البلدية والتأمينات وإلزام صاحب الرخصة بمقاول!

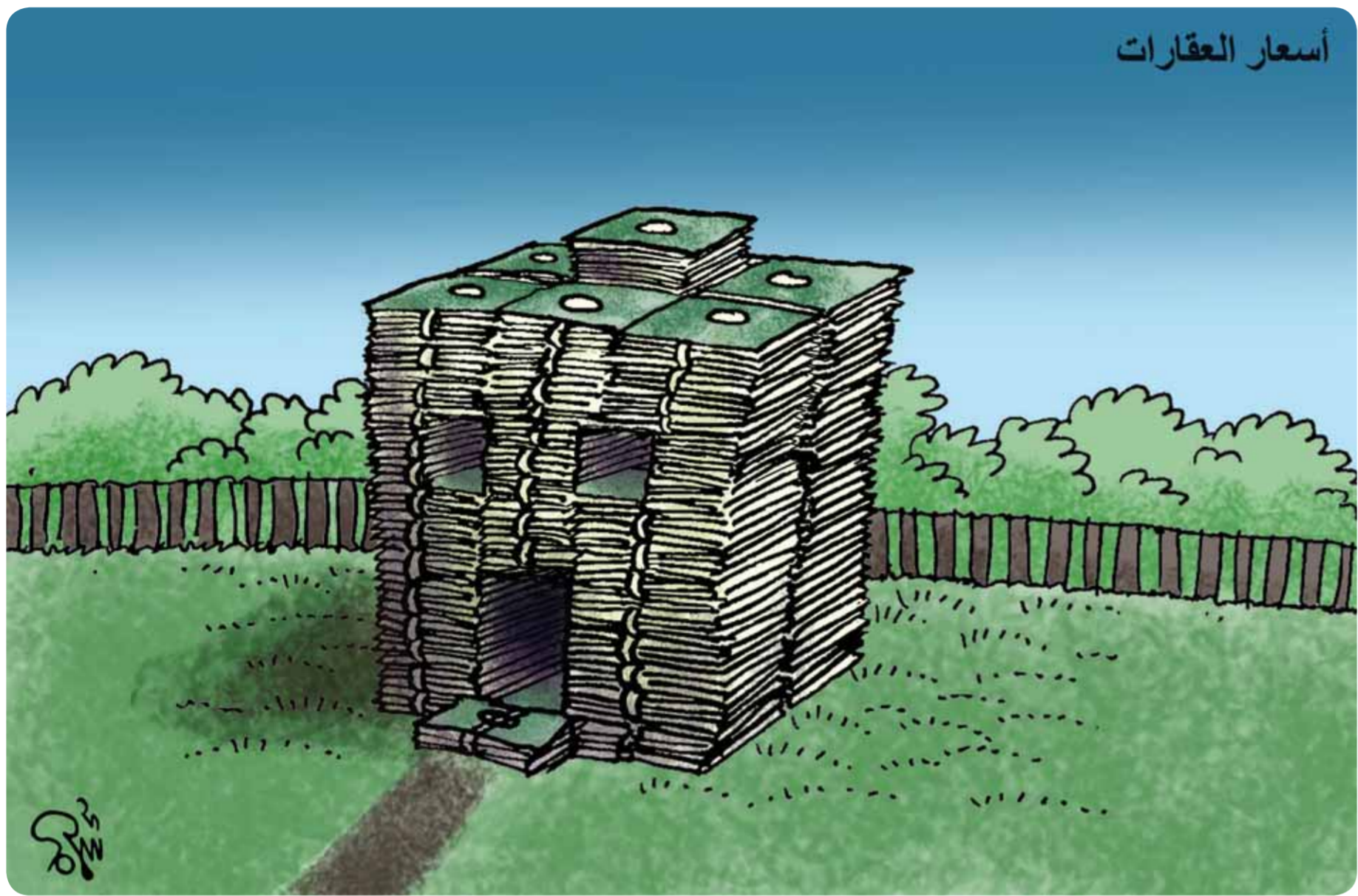
والذي حمل الوحدات الإدارية مسؤولية تحصيل الإيرادات المالية على اختلاف أنواعها ومنها رسم التحسين ورسوم بدل المرافق العامة ورسم البناء الذي يستند إلى قانون البيوع العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ أي تحديد رسم البناء المفروض على كل متر في رخصة البناء المفروض من الوحدة الإدارية، مبيناً أنه حسب تعليمات القانون المذكور تقوم دوائر المالية بزيادة التخمين العقاري كل ٦ أشهر، كل ذلك أدى إلى زيادة الرسوم المفروضة على رخص البناء، حيث يمكن أن تصل تكلفة الترخيص لبناء ١٠٠م من نقابة المهندسين ورسوم البلدية والتأمينات الاجتماعية إلى نحو ٨ إلى ١٠ ملايين ليرة سورية ويختلف الرقم على حسب طبيعة البناء (أرضي أو أول أو ثاني...).

مضيفاً: علماً بأن كل ما سبق ملحوظ بالقانون المالي الموحد للوحدات الإدارية رقم ١/ لعام ١٩٩٤، ولكن كان يتم تحديد رسم البناء من المجلس البلدي لكل وحدة إدارية على حدة.

وأشار إلى أنه بعد حدوث الزلزال في شهر شباط من العام الماضي صدرت تعليمات من رئاسة مجلس الوزراء بعدم السماح بالبناء مهما كانت مساحته أو طبيعته حتى يتم إبرام عقد مقاوومة من المواطن مع مقاول منسب إلى نقابة المقاولين في المحافظة، وأيضاً شكل عبئاً إضافياً على المواطنين ١٠ بالمئة نسبة المقاول من تكلفة البناء، علماً بأن هناك عقد إشراف من نقابة المهندسين مدفوع من المواطن، وهذه التعليمات مستحيلة التنفيذ في حال كان الحاصل على رخصة البناء مواطناً وليس متعهد بناء (يخفف مواطناً أو خمسة طوابق.

ورأى أبو سعيقان أن الصعوبة تكمن بأن المواطن يحصل على رخصة البناء في المرحلة الأولى ومن ثم يقوم بالبناء على مراحل حسب توفر السيولة المالية، حيث إن مدة رخصة البناء ٣ سنوات قابلة للتجديد فيكف يمكن أن يلزم بعقد مقاول مع متعهد!

أسعار العقارات



فصل ٤١ عامل نظافة من مجلس مدينة السويداء!

«الشؤون الصحية»: بدء ظهور اختناقات ببعض أحياء المدينة ينذر بكارثة بيئية

السويداء - عبير صيموعة

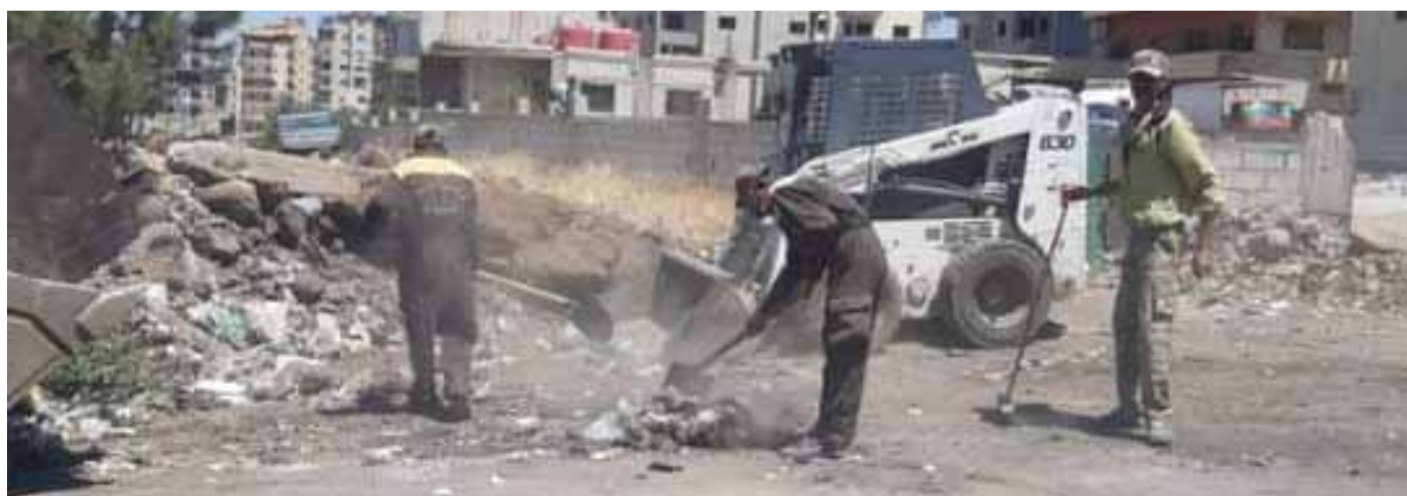
أدى توقيف الدعم المادي لمجلس الوحدات الإدارية في السويداء من الموازنة المستقلة للمحافظة بداية الشهر الحالي إلى توقف الكثير من الأعمال الخدمية المناطة بتلك المجالس وكان أولها توقيف العمل بالعقود الموسمية لعمال النظافة المعينين على حساب الموازنة المستقلة، وأدى بدوره إلى فصل كثير منهم لعدم قدرة مجالس الوحدات على تسديد عقود العمل البرمجة معهم من موازنتها الذاتية بسبب العجز عن تأمين دخل مادي لها جراء عدم قيامها بتحصيل الأموال العامة أو استثمارها للمشاريع التي من شأنها تحقيق دخل مادي لتنفيذ أعمالها الخدمية.

وأكد مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة السويداء مروان عزي أن المجلس فوجئ في بداية شهر نيسان الجاري بقرار إيقاف العمل بالعقود الموسمية لعمال النظافة المعينين على حساب الموازنة المستقلة ومفرزين لمصلحة المدينة، ما أدى إلى فصل ٤١ عاملاً من أصل ١١٧ عاملاً والذي يشكل نسبة ٣٥ بالمئة من القوى العاملة في شعبة النظافة، مشيراً إلى أن ذلك أدى إلى بدء ظهور الاختناقات ببعض أحياء المدينة والذي يعتبر مقدمة لكارثة بيئية ستحل بالمدينة جراء هذا القرار.

وفي تصريح له «الوطن» لفت عزي إلى أن السبب الرئيسي لعدم حلول الكارثة البيئية والصحية حتى اللحظة هو الحس الوطني العائلي لدى عمال النظافة المقصولين الذين لم يترجعوا عن خدمة مجتمعهم على الرغم من كل الضغوط المادية والمعنوية التي يتعرضون لها، موضحاً أنه تطوع ٢٧ عاملاً من العمال المقصولين للعمل مجاناً لترحيل القمامة بجهد

مضاعف لتغطية النقص بعدد العمال. وأكد أن المدينة ستواجه صيفاً عنوانه الرئيسي نقشي الأوبئة لعجز شعبة النظافة عن تخديم جميع الأحياء وترحيل القمامة ضمنها جراء النقص بعمال النظافة في حال لم يتم دعم وموازنة المجلس من إعاتات الموازنة المستقلة من دون السعي لتأمين أي مورد ذاتي من شأنه تغطية نفقات الخدمات المفترض عليهم.

ببذوره أوضح عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة السويداء رئيس مكتب التخطيط والموازنات



عامر: موازنة المجالس من الموازنة المستقلة كادت أن تحل محل موازنتها الذاتية

جاء بناء على اجتماع محافظ السويداء بأعضاء المكتب التنفيذي والعمالين لدى الأمانة العامة تم من خلاله التأكيد على رؤساء المجالس المحلية وجميع المعنيين لديها للعمل الحديث على القيام بأعمال التحقق للمشاريع التي قامت بها تلك المجالس للعمل على جبايتها بشكل أصولي وحث المعنيين لقيام تلك المجالس بدورها وذلك بتحصيل الأموال العامة حتى تقوم بدورها المنوط بتقديم خدماتها ومنها التعاقد مع عمال النظافة.

والخدمات بسام عامر أن الموازنة المستقلة للمحافظة تقوم بدعم وموازنة المجالس المحلية في جميع مشاريعها حتى كادت تحل محل موازنتها الذاتية، الأمر الذي جعل تلك المجالس تعتمد بشكل كلي على إعاتات الموازنة المستقلة من دون السعي لتأمين أي مورد ذاتي من شأنه تغطية نفقات الخدمات المفترض عليهم.

وفي تصريح له «الوطن»، أشار عامر إلى أن توقيف العمل بالعقود الموسمية لعمال النظافة على الموازنة